MAS
معهد أبحاث السياسات
الاقتصادية الفلسطيني (ماس)

نشرة الاقتصاد الفلسطيني

تموز 2024

أبرز ما في العدد - ثلاثمائة يوم وما زالت الحرب مستمرة

- أفضت ثلاثمائة يوم من الحرب المحتدمة، والتي تنذر بحدوث إبادة جماعية، إلى أزمة إنسانية عميقة تزداد حدة مع مرور الأيام.
- تراجع عدد شاحنات المساعدات الإنسانية التي تدخل قطاع غزة، والتي كانت بالأصل غير كافية لتلبية الاحتياجات المتزايدة، إلى أقل من النصف بعد اجتياح الاحتلال معبر رفح الحدودي وسيطرته عليه.
- شهدت الأشهر الأخيرة تصاعدا ملموسا في النشاط الاستيطاني، وتحولًا جذريا في صلاحيات الإدارة المدنية الإسرائيلية في الضفة الغربية، وتوسيع نطاق صلاحياتها لتشمل جميع المواقع الأثرية الفلسطينية في كامل الأراضي الفلسطينية المحتلة. وكل ذلك يساهم بمصادرة المزيد من الأراضي الفلسطينية وتجريد الفلسطينيين من حقوقهم بهدف ضم الضفة الغربية وفق سياسة الأمر الواقع.
- ضمن استجابة السوق المحلي للأزمة، تجسد شركة الرابية للأعلاف والحبوب بعض الجهود الرامية للحد من الاعتماد على الواردات الإسرائيلية وتعزيز الإنتاج المحلي، مما يساهم في صمود الفلسطينيين في خضم الصعوبات الاقتصادية الناجمة عن الحرب.

يتم نشر هذه النشرة بدعم من
الشركة العربية الفلسطينية للاستثمار
APIC أيبك

1- تطورات الوضع الإنساني

مع استمرار إسرائيل في حربها على قطاع غزة، ارتفع عدد الضحايا إلى أكثر من 39,258 إنسانا في نهاية تموز 2024، قرابة 70% منهم من الأطفال والنساء، مع أكثر من 10 آلاف مفقود تحت الأنقاض و90,589 مصابا.[1] أما في الضفة الغربية، فقد قُتل نحو 590 فلسطينيا على يد قوات الاحتلال الإسرائيلية والمستوطنين منذ أكتوبر/تشرين الأول 2023 حتى نهاية تموز 2024، من بينهم 138 طفلاً. أدت هذه الممارسات والأعمال التدميرية الأخرى إلى رفع دعوى في محكمة العدل الدولية تتهم إسرائيل بارتكاب أعمال تنذر بخطر الإبادة الجماعية.[2]

بحسب الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، من المتوقع أن ينخفض معدل النمو السكاني في قطاع غزة إلى 1% في العام 2024 مقارنة بـ 2.7% في العام 2023.[3] ويعود ذلك إلى انخفاض ملموس في معدل المواليد ومعدلات الزواج الأولية، إلى جانب ارتفاع معدلات الوفيات. فقد غيرت الحرب من التركيبة العمرية والجنسانية لسكان القطاع، والتي ستمتد آثارها لسنوات طويلة.

1-1 عمليات النزوح

- لا زال الاحتلال مستمرا في إصدار أوامر إخلاء جديدة للسكان بالتزامن مع شن هجماته المكثفة على قطاع غزة، ما يضطر السكان إلى الهرب تحت مرمى النيران والقصف.[4]
- في 10 تموز، أسقط جيش الاحتلال منشورات على مدينة غزة، أكبر مدينة في القطاع وبعدد سكان مُقدر قبل الحرب بلغ قرابة 750 ألف نسمة، تأمر فيها جميع سكانها المتبقين، والبالغ عددهم 250 ألف نسمة، بالإخلاء.[5]
- في 27 تموز، أصدر جيش الاحتلال أوامر إخلاء في خان يونس جنوب القطاع، مما أدى إلى ترحيل ما لا يقل عن 180 ألف فلسطيني إلى أماكن النزوح القليلة والمكتظة.[6]
- حتى 22 تموز، خضعت ما يقرب من 83% من مساحة قطاع غزة لأوامر إخلاء أو تم تصنيفها كـ «مناطق محظورة» من قبل الجيش الإسرائيلي.[7]
- أصبح حوالي 1.9 مليون نسمة، أو 85% من سكان قطاع غزة قبل الحرب، نازحين داخليا، بما في ذلك أشخاص نزحوا قرابة تسع أو عشر مرات منذ بداية الحرب.[8] وتشير التقديرات إلى أن نحو 100 ألف أسرة تحتاج إلى دعمها بمأوى بشكل عاجل.

2-1 أعمال التدمير

- حتى 3 تموز، أظهرت بيانات الأقمار الصناعية أن 59% من إجمالي المباني في قطاع غزة قد تكون تضررت أو دمرت بالكامل،[9] فيما تصل النسبة إلى أكثر من 70% للمباني الواقعة في شمال القطاع.
- وفقاً للجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، تم تدمير أكثر من 150 ألف وحدة سكنية في قطاع غزة بالكامل من إجمالي عدد الوحدات السكنية المُقدرة بنحو 450 ألف وحدة قبل الحرب، بينما أصبحت 80 ألف وحدة سكنية غير صالحة للسكن، وتضررت 200 ألف وحدة (تدمير جزئي).[10] كما دُمر 195 مقراً حكومياً و206 مواقع أثرية وتراثية.
- استناداً إلى صور الأقمار الصناعية التي تم جمعها في 29 أيار، حدد مركز الأقمار الصناعية التابع

1 https://www.pcbs.gov.ps/site/lang__en/1405/default.aspx?lang=en
2 https://tinyurl.com/z37th66w
3 https://www.pcbs.gov.ps/post.aspx?lang=en&ItemID=5791
4 https://en.wikipedia.org/wiki/Gaza_Strip_evacuations
5 https://www.washingtonpost.com/world/2024/07/10/
6 https://tinyurl.com/ysek3vbw
7 https://tinyurl.com/ymurnt46
8 https://www.ochaopt.org/content/
9 https://www.conflict-damage.org/
10 https://www.pcbs.gov.ps/post.aspx?lang=en&ItemID=5791

للأمم المتحدة ما يقرب من 1,100 كيلومترا من الطرق المدمرة، و350 كيلومترا من الطرق المتضررة بشدة، و1,470 كيلومتراً من الطرق المتضررة بصورة متوسطة.[11] أي أن ما يقرب من 65% من شبكة الطرق في غزة قد تضررت بمستويات متفاوتة.

- حتى 5 حزيران، حوالي 60% من البنية التحتية للمياه والصرف الصحي التي تم تقييم حالتها كانت قد تضررت أو دُمرت.[12]
- بحلول شهر حزيران 2024، قرابة 63% من الأراضي الزراعية و33% من مساحة البيوت البلاستيكية في قطاع غزة تضررت على الأرجح.[13]

3-1 انعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية

- خلال الفترة ما بين 1 أيار و15 حزيران، واجه حوالي 2.13 مليون نسمة في جميع أنحاء قطاع غزة، أو 95% من السكان الذين شملهم التحليل، مستويات مرتفعة من انعدام الأمن الغذائي الحاد والذين ينطبق عليهم تصنيف المرحلة 3 أو أعلى (أزمة أو أسوأ) ضمن التصنيف المرحلي المتكامل للأمن الغذائي (IPC)، بمن فيهم 343 ألف نسمة عانوا من انعدام الأمن الغذائي الكارثي (المرحلة الخامسة والأخيرة من التصنيف المشار إليه).[14]
- بحلول 25 حزيران، فقد ما لا يقل عن 34 شخصا، معظمهم من الأطفال، حياتهم بسبب الجوع.[15]
- حتى 22 تموز، تم إدخال 113 مريضا إلى المستشفيات بسبب سوء التغذية الحاد.
- تقدر هيئة الأمم المتحدة للمرأة أن ما لا يقل عن 557 ألف امرأة في غزة يواجهن انعدام الأمن الغذائي الشديد.[16]

11 https://tinyurl.com/yykcjhde
12 https://tinyurl.com/33587bsy
13 https://tinyurl.com/33587bsy
14 https://tinyurl.com/4kn4j2fv
15 https://tinyurl.com/ye25whk3
16 https://tinyurl.com/5dfeckca

4-1 توفر خدمات الرعاية الصحية وانتشار الأمراض

- حتى 22 تموز، كانت 16 مستشفى فقط من أصل 36 مستشفى في غزة تعمل جزئيا، و11 منها تعاني من تحديات في وصول المرضى،[17] بالإضافة لـ 4 مستشفيات ميدانية تعمل جزئيا وأربعة أخرى تعمل بكامل طاقتها. ولم يتجاوز عدد مرافق الرعاية الصحية الأولية العاملة الـ 48 مرفقا من أصل 107.
- حتى 7 تموز، كان هناك ما يقرب من مليون حالة من حالات التهابات الجهاز التنفسي الحادة، و577 ألف حالة إسهال، و107 آلاف حالة مصابة بمتلازمة اليرقان الحاد أو يشتبه بإصابتهم بالتهاب الكبد الوبائي « أ».[18]
- في 19 تموز، تم اكتشاف فيروس السنجابية المسبب لشلل الأطفال (وهو مرض تم القضاء عليه في معظم أنحاء العالم) في عينات لمياه الصرف الصحي في غزة.[19]

5-1 دخول المساعدات

- فيما يتعلق بدخول الغذاء والمساعدات إلى قطاع غزة، والتي كانت بالأصل غير كافية لتلبية الاحتياجات المتنامية، فقد انخفضت بشكل كبير بعد أن اجتاح الاحتلال معبر رفح الحدودي الحيوي في غزة وسيطر عليه في 7 أيار. وفقا لمكتب تنسيق الشؤون الإنسانية (OCHA)، أدخل حمولة 2295 شاحنة إنسانية إلى غزة في حزيران 2024، ما يشكل انخفاضا بنحو 54.6% مقارنة بنيسان 2024.[20]
- خلال الفترة ما بين 1 و21 تموز، دخل إلى القطاع 2,165,590 لترا فقط من الوقود. وهذا أقل بكثير مما يقدر بـ 400,000 لتر اللازمة يوميا للأنشطة

17 https://tinyurl.com/2hvfwfa8
18 https://www.ochaopt.org/content/reported-impact-snapshot-gaza-strip
19 https://www.theguardian.com/world/article/2024/jul/19/israel-gaza-war
20 https://www.ochaopt.org/content/reported-impact-snapshot-gaza-strip

الإنسانية في قطاع غزة.[21] وخلال نفس الفترة دخلت 1,646 شاحنة إنسانية فقط إلى غزة.

- في 9 تموز، كشف العديد من المسؤولين الأمريكيين عن خطط لإزالة الرصيف الأمريكي قبالة سواحل غزة بشكل دائم، والذي بلغت تكلفة إنشاءه 230 مليون دولار.[22] خلال فترة تشغيله القصيرة التي لم تدم أكثر من شهرين، تم إزالة الرصيف وإصلاحه وإعادة تركيبه مرات عديدة بسبب سوء الأحوال الجوية، ما أسفر عن تشغيله 20 يوما فقط.[23] بلغ مجموع ما دخل إلى غزة من مساعدات عبر الرصيف البحري نحو 8800 طن، أي ما يعادل حمولة 480 شاحنة مساعدات.[24] بحسب الخطط الأصلية، كان من المفترض أن يسمح الرصيف بدخول قرابة 150 شاحنة مساعدات يوميا.[25]

2- الضم الزاحف في الضفة الغربية

في 19 تموز الماضي، أصدرت محكمة العدل الدولية رأيا استشاريا بشأن العواقب القانونية الناجمة عن سياسات وممارسات إسرائيل في الأراضي الفلسطينية المحتلة، حيث قررت عدم قانونية استمرار وجود الاحتلال الإسرائيلي طويل الأمد وضرورة إنهائه في أسرع وقت ممكن.[26] وخلصت المحكمة أيضا إلى أن الاحتلال تحول إلى نظام شبيه بنظام الفصل العنصري ويمارس الضم بحكم قوة المحتل.[27] تزامن هذا الرأي مع اعتداءات المستوطنين الإسرائيليين المتواصلة في الضفة الغربية، وتمرير مجلس الوزراء الإسرائيلي قرارا بتوسيع المستوطنات، والاستيلاء على آلاف الدونمات في الأغوار،[28] والدعوات إلى ضم الضفة الغربية المحتلة وتوسيع نطاق تطبيق القوانين المدنية الإسرائيلية لتشمل الأراضي الفلسطينية المحتلة.

2-1 الاستيلاء على صلاحيات الإدارة المدنية في الضفة الغربية

في وقت سابق من شهر شباط هذا العام، قام وزير المالية الإسرائيلي اليميني المتطرف بتسلئيل سموتريتش، الذي يشغل أيضا منصب نائب وزير وزارة الدفاع، والمعروف عنه سعيه المستمر لإفلاس السلطة الفلسطينية، بتعيين نائب مدني لرئيس الإدارة المدنية الإسرائيلية لأول مرة في تاريخ الاحتلال.[29] يمنح هذا المنصب المستحدث، الذي تم إنشاؤه بضغط من سموتريتش، سلطة كبيرة للأخير على العديد من الشؤون المدنية في الضفة الغربية. وفي 29 أيار، صدر أمر من رئيس القيادة المركزية لقوات الدفاع الإسرائيلية بإنفاذ هذا التغيير رسميا، والذي يسمح لرئيس الإدارة المدنية الإسرائيلية بتفويض صلاحياته إلى نائبه الجديد.[30]

وتشمل الصلاحيات الممكن تفويضها نفوذ على المعاملات العقارية، والممتلكات الحكومية، وترتيبات الأراضي والمياه، وبناء المستوطنات، وهدم البؤر الاستيطانية، وحماية معظم الأماكن المقدسة، وقوانين الأحراج، والسياحة، والمسابح العامة، والتخطيط الحضري، والبناء، ومشاريع البنية التحتية، وعمليات تسجيل الأراضي وإدارة المجالس الإقليمية.[31] بشكل أساسي، تم نقل جميع صلاحيات الحكم في الضفة الغربية، باستثناء تلك المتعلقة بالأمن، من الجيش الإسرائيلي إلى جهاز يرأسه سموتريتش. ويعمل النائب الجديد بشكل مستقل عن رئيس الإدارة المدنية الإسرائيلية ويقدم تقاريره إلى

21 https://tinyurl.com/nha56cpf
22 https://apnews.com/article/gaza-pier-humanitarian-aid-israel
23 تم الحديث عن تفاصيل مهمة إنشاء الرصيف البحري والممر العائم التي ثبت فشلها في إصدارات سابقة من النشرة https://:mas.ps/en/publications.10299/html
24 https://www.timesofisrael.com/the-rise-and-fall-of-the-us-aid-pier-for-
25 https://www.nytimes.com/2024/05/16/world/middleeast/
26 https://www.icj-cij.org/node/204176
27 https://tinyurl.com/4c8xtbdz
28 https://peacenow.org.il/en/state-land-declaration-12000-dunams
29 https://tinyurl.com/yc8pceps
30 https://tinyurl.com/n78kd59b
31 المصدر السابق.

سموتريتش فقط. هذا يعني تحويل صلاحيات واسعة النطاق على الشؤون المدنية في الضفة الغربية من إدارة عسكرية ملزمة بالقانون الدولي إلى مسؤولين مدنيين وممثلين إسرائيليين منتخبين، ولاؤهم الأول للمواطنين الإسرائيليين، وللمستوطنين تحديدا.[32] وتتوافق هذه الخطوة مع هدف سموتريتش المتمثل في تنفيذ سياسة الضم بحكم الأمر الواقع بخطوات تدريجية.[33] وسوف تنعكس العواقب الوخيمة لهذه الخطوة على الفلسطينيين في جميع مناطق الضفة الغربية، بما في ذلك المنطقة «ب» التي تقع خارج نطاق اختصاص وحدة تنسيق أعمال الحكومة في المناطق بموجب اتفاقيات أوسلو، ما سيحد من التخطيط والتنمية الفلسطينية أكثر من ذي قبل.

2-2 ضم المواقع الأثرية

في السابع من تموز، أقرت اللجنة الوزارية الإسرائيلية للشؤون التشريعية مشروع قانون لتوسيع صلاحيات سلطة الآثار الإسرائيلية لتشمل الضفة الغربية، مما يعزز السيطرة المدنية الإسرائيلية على المنطقة.[34] تدير وحدة الآثار التابعة للإدارة المدنية الإسرائيلية المواقع الأثرية في الضفة الغربية. وفي حال إقرار هذا القانون، فإنه سيسمح لسلطة الآثار الإسرائيلية بتطبيق معاييرها في جميع أنحاء الضفة الغربية كما تفعل داخل إسرائيل، وهي خطوة تتماشى مع أجندة سموتريتش لإحكام السيطرة على الضفة الغربية والاستيلاء على المزيد من الأراضي.

ويأتي هذا في أعقاب قرار اتخذه مجلس الوزراء الإسرائيلي أواخر حزيران بتمكين الإدارة المدنية الإسرائيلية من اتخاذ إجراءات ضد تدمير مواقع تراثية في المنطقة (ب) من الضفة الغربية.[35] ويبطل هذا القرار فعليا التقسيمات الإدارية في اتفاقيات أوسلو فيما يتعلق بالآثار، ويمنح ضابط الآثار في الإدارة المدنية الإسرائيلية الإذن بتوسيع الأنشطة وتقييد التطوير وتنفيذ عمليات الهدم في المناطق المحددة أو المشتبه في احتوائها على آثار في المنطقتين (ب) و(أ) من الضفة الغربية، والتي تخضع للسيطرة الإدارية للسلطة الفلسطينية. ويأتي ذلك بالتزامن مع ضغوطات المستوطنين الرامية إلى نقل مهام ضابط الآثار في الإدارة المدنية الإسرائيلية إلى سلطة الآثار الإسرائيلية، مستخدمين حماية الآثار كوسيلة للضم.

يوجد في الضفة الغربية نحو 6000 موقع أثري، يقع العديد منها في المنطقتين (أ) و(ب). وبحسب ما هو منصوص عليه في اتفاقيات أوسلو، تقع صلاحيات إدارة هذه المواقع ضمن صلاحيات دائرة الآثار والتراث الثقافي الفلسطينية، التي تعمل تحت إشراف وزارة السياحة الفلسطينية. وتحتوي كل قرية أو مستوطنة تقريباً في الضفة الغربية على آثار ومواقع تاريخية يتوجب على الجهة الإشرافية حمايتها وحفظها. ويمثل توسيع صلاحيات ونفوذ الاحتلال في المنطقتين (أ) و(ب) خرقا آخر لبنود اتفاقيات أوسلو. كما أنه يقلل من المساحة المتاحة للفلسطينيين ويعتبر انتهاكا للقوانين والمعايير الأخلاقية الدولية. كما أن هذا سيحول أعمال الآثار الإسرائيلية في الضفة الغربية بلا شك لأعمال نهب للأراضي ولإحكام قبضة إسرائيل على الضفة الغربية. وفي حين تعمل إسرائيل على توسيع أنشطتها في الضفة الغربية تحت ستار حفظ التراث، تشير التقديرات إلى أن نحو 60% من الأصول الثقافية والتراثية في قطاع غزة قد تضررت خلال الحرب الحالية. بالإضافة لذلك، تتجاهل إسرائيل في كثير من الأحيان تدمير المستوطنين للمواقع التراثية، ما يقوض من أعمال الآثار المحايدة في المنطقة.

32 https://tinyurl.com/3kfsh9bh
33 https://tinyurl.com/mrxvr2ut
34 https://tinyurl.com/ycy7kprh
35 https://emekshaveh.org/en/cabinet-decision-area-b/

3-2 أعمال الهدم في الضفة الغربية

في إطار حملة الضم، وفي ظل عمل النائب المدني المعين حديثا من قبل سموتريتش، أعلنت الإدارة المدنية الإسرائيلية في 25 حزيران عن مصادرة 12,700 دونم من أراضي غور الأردن كأراضي دولة، مستولين على الممتلكات الخاصة لسكان المنطقة.[36] هذا بالإضافة إلى 11,000 دونم أخرى من أراضي الضفة الغربية كان الاحتلال قد أعلن سابقا تحويلها لأراضي دولة منذ بداية هذا العام.

في 18 تموز، وقعت القيادة المركزية الإسرائيلية أوامر تمنح إسرائيل صلاحيات التنفيذ والتخطيط والبناء في مناطق خاضعة لسيطرة السلطة الفلسطينية بموجب اتفاقيات أوسلو.[37] تسمح الأوامر الجديدة لنائب رئيس الإدارة المدنية الإسرائيلية المدني بهدم المباني الفلسطينية في «الأراضي الخضراء» (أو «المحميات الطبيعية المتفق عليها» بحسب المصطلحات الإسرائيلية) في الضفة الغربية، والتي تغطي حوالي 167 ألف دونم ، أو 3% من أراضي الضفة الغربية. وبموجب اتفاق واي ريفر (Wye Agreement) بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية العام 1998، تم تصنيف هذه الأراضي ضمن المناطق الواقعة تحت سلطة السلطة الفلسطينية، ولكن السلطة كانت ملزمة بالامتناع عن البناء في المناطق.

في 19 تموز، أفادت وسائل إعلام إسرائيلية أن سموتريتش يعمل على وضع خطة تتيح لإسرائيل هدم مباني واقعة في المناطق (أ) و(ب) في الضفة الغربية، والتي تقع تحت سيطرة السلطة الفلسطينية كما تنص اتفاقيات أوسلو.[38] ويسعى سموتريتش إلى الانتهاء من الخطة في غضون شهر لعرضها على مجلس الوزراء الإسرائيلي لإقرارها. كما يخطط الأخير لزراعة 10 آلاف دونم من الأشجار في الضفة الغربية في مشروعين للتشجير ويسعى للحصول على موافقة لإقامة 50 مزرعة إسرائيلية غير قانونية في الضفة الغربية.

في 22 تموز، سلمت القوات الإسرائيلية لمواطنين في جنوب غرب الخليل أوامر بمنع البناء في مناطق مصنفة كمنطقة (ب)، وهددت بالهدم إذا تم تشييد البناء.[39] وأشار مسؤولون في الجيش الإسرائيلي إلى أن الإدارة المدنية الإسرائيلية ترفض 90-95% من طلبات رخص البناء الفلسطينية في المنطقة (ج) من الضفة الغربية، بينما توافق على 60-70% من الطلبات التي يقدمها مستوطنون إسرائيليون.[40]

منذ بداية العام 2024 وحتى اليوم، قامت إسرائيل بهدم 890 مبنى في الضفة الغربية، نحو 176 مبنى منها تقع في المنطقتين (أ) و(ب).[41] وقد شهدت السنوات الأخيرة تسارعا في عمليات الهدم في الضفة الغربية، حيث ارتفع عددها من 422 مبنى في العام 2017 إلى 1,177 مبنى في العام 2023.

4-2 الاستيطان الرعوي

منذ بداية الحرب على غزة، أقيمت 25 بؤرة استيطانية غير قانونية في الضفة الغربية.[42] بدأت معظم هذه البؤر كبؤر زراعية تهدف لوضع يدها على مناطق الرعي. كما صادق مجلس الوزراء الأمني الإسرائيلي على قانونية خمس بؤر استيطانية لجعلها مستوطنات رسمية. خلال هذه الفترة، تم فتح عشرات الكيلومترات من الطرق المؤدية إلى البؤر الاستيطانية، في حين تم إغلاق مئات الطرق المؤدية إلى القرى والأراضي الزراعية الفلسطينية.

36 https://peacenow.org.il/en/state-land-declaration-12000-dunams
37 https://peacenow.org.il/en/
38 https://english.wafa.ps/Pages/Details/147235
39 https://tinyurl.com/jc6b2cut
40 https://tinyurl.com/jc6b2cut
41 https://tinyurl.com/3jjpkskz
42 https://tinyurl.com/yfxz733c

يسعى المستوطنون الإسرائيليون للاستيلاء على مساحات شاسعة من أراضي الضفة الغربية من خلال الاستيطان الرعوي، حيث يرعون الماشية ويقيمون الخيام، والبركسات، والكرافانات، والحظائر. تصبح هذه المناطق، التي غالبا ما تكون مسيجة حول مناطق رعي مواشيهم، في نهاية المطاف بؤرا استيطانية أو تصنف كأراضي دولة أو محميات طبيعية، ويتم كل ذلك بحماية من الجيش الإسرائيلي.[43] وقد لعب أفراد عصابة «شبيبة التلال» المتطرفة، الذين تم تدريبهم وتسليحهم ومنحهم الحق في إطلاق النار إذا شعروا بالتهديد، دورا في توسع هذا النوع من المستوطنات. فاليوم، تدعم الحكومة الإسرائيلية هذه الممارسات، خاصة بعد سيطرة سموتريتش على الإدارة المدنية الإسرائيلية.[44] فبحسب بيانات وزارة الزراعة الإسرائيلية، تم على مدار السنوات الست الماضية تخصيص حوالي 1.66 مليون شيكل إسرائيلي للمزارع غير القانونية في الضفة الغربية، إضافة لـ 1.5 مليون شيكل إسرائيلي تم الموافقة عليها لكن لم يتم صرفها بعد.[45] تعد هذه البؤر الاستيطانية الزراعية جزءا من نظام قمعي أكبر يسعى لمنع الفلسطينيين من الوصول إلى أراضي واسعة من الضفة الغربية واستعادتها.

يشكل الاستيطان الرعوي خطورة بالغة، حيث يستولي المستوطنون على الأراضي المزروعة للرعي ويهاجمون المزارعين المحليين ويعتدون على مواشيهم وممتلكاتهم ما يؤثر بشدة على الزراعة الفلسطينية. وقد أجبر هذا، إلى جانب خطر مصادرة مجالس المستوطنين الإسرائيليين للمواشي،[46] العديد من الفلسطينيين على التخلي عن تربية الماشية التقليدية.[47] كما تعمل هذه الممارسات على الإضرار بالتنوع البيولوجي والبيئي، ما يؤدي إلى تدهور الغطاء النباتي، وتصحر الأراضي، وخلق إشكاليات تتعلق بالأمن الغذائي، والنزوح القسري للتجمعات البدوية. ومن القضايا الأكثر إثارة للقلق، خطر تشتيت نحو 300 ألف بدوي في الضفة الغربية يستقرون في هذه التجمعات البدوية التي تواجه هذه الضغوط باستمرار، وفقدان الثقافة الخاصة بهم والراسخة في الحياة الفلسطينية.

43 https://alquds.com/ar/posts/48474?language=en
44 https://www.lrcj.org/pdf/web/viewer.html?file
45 https://peacenow.org.il/en/the-ministry-of-agriculture-funds-illegal
46 https://www.timesofisrael.com/
47 https://tinyurl.com/bddycs7b

3- مصادرة الأسمدة

في 10 تموز، داهمت قوات الاحتلال مشاتل ومتاجر للمستلزمات الزراعية في مختلف أنحاء الضفة الغربية، وصادرت الأسمدة ووزعت نشرات تحذر من التعامل مع المواد الزراعية التي تحتوي على الأمونيا أو ما أسمته بـ «الأسمدة غير القانونية».[48] ويزعم الجيش الإسرائيلي أن هذه الأسمدة تستخدم في صنع المتفجرات.[49] ويأتي هذا الإجراء ضمن سياسة إسرائيل الأوسع نطاقا المتمثلة في حظر دخول أكثر من 117 عنصرا ضمن قائمة «المواد ذات الاستخدام المزدوج» إلى السوق الفلسطينية، بحجج أمنية.

إن القيود المفروضة على المواد ذات الاستخدام المزدوج لها تأثيرات اقتصادية كبيرة. حيث تشير التقديرات في تقرير صادر عن البنك الدولي في العام 2019 أن تخفيف هذه القيود سيؤدي إلى نمو اقتصادي تراكمي إضافي بنحو 6% في الضفة الغربية و11% في قطاع غزة بحلول العام 2025.[50]

وتؤثر هذه القيود بشكل رئيسي على الزراعة، والصناعة، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وتضع قائمة الاستخدام المزدوج الإسرائيلية العديد من العراقيل أمام الفلسطينيين وتؤدي لمشاكل جمة، خاصة بسبب عدم تمييزها بين الاستخدامات

48 https://english.wafa.ps/Pages/Details/145787
49 https://www.jpost.com/israel-hamas-war/article-810840
50 https://tinyurl.com/bddtzrvj

المشروعة وغير المشروعة، والإدارة غير الشفافة مع عدم وجود إمكانية اعتراض الشركات الفلسطينية، بالإضافة إلى أن بعض المواد المدرجة معرفة تعريفا واسعا للغاية. فعلى سبيل المثال يؤثر بند واحد في القائمة على الوصول إلى معظم خطوط الإنتاج لاستخدامات مدنية، وقطع الغيار، ومعظم المعدات الطبية، ومعظم الأجهزة المنزلية.

على صعيد الزراعة، أدت محدودية الوصول إلى أسمدة بمواصفات عادية/قياسية إلى انخفاض إنتاجية الأراضي الزراعية الفلسطينية إلى نصف إنتاجية الأراضي الأردنية و43% من إنتاجية الأراضي الإسرائيلية، على الرغم من تلاصقها جغرافيا وتشابه البيئات الطبيعية. وتؤكد وزارة الاقتصاد الوطني الفلسطينية أن هذه التدابير تهدف إلى تعميق التبعية الاقتصادية الفلسطينية لإسرائيل.[51] وتسلط عمليات المصادرة الأخيرة في القطاع الزراعي الضوء على مواصلة تنفيذ هذه السياسات، التي تعمل على تقويض التنمية الاقتصادية الفلسطينية وإمكانات الاكتفاء الذاتي.

4- تعزيز قدرات الإنتاج المحلي

في 12 حزيران، عقد معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس) لقاء طاولة مستديرة حول سياسات إحلال الواردات على ضوء التداعيات الاقتصادية البالغة للحرب الجارية.[52] تقترح الورقة المعدة حول الموضوع بشكل أساسي إحلال 36 سلعة مستوردة بسلع مصنعة محليا، وهو ما قد يعزز التعافي الاقتصادي والقدرة على الصمود. ومن بين هذه السلع، هناك 22 سلعة يتم استيرادها حصريا من إسرائيل، تشمل المياه المعدنية والمشروبات الغازية، وبعض المنتجات الغذائية، والبيض، والخضروات، والفواكه، والأعلاف، والأسمدة. أما السلع الأربع عشرة المتبقية، فتُستورد من إسرائيل ودول أخرى، وتضم الحيوانات الحية، والأسمنت، والهواتف، والشوكولاتة والحلويات، والقمح، والأرز. في العام 2022، بلغت قيمة الواردات من السلع المحددة 2.17 مليار دولار، وهو ما يمثل 24% من الواردات الفلسطينية.[53] وبحسب ما جاء في الورقة، يمكن إنتاج العديد من هذه السلع محليا أو يتم توفيرها حاليا من قبل المنتجين المحليين. كما أن استبدال 50% من الواردات المستهدفة من شأنه أن يضخ مليار دولار في الاقتصاد الفلسطيني ويساهم في تخفيض البطالة بشكل كبير، ما يرسم صورة واعدة لجهود التعافي المبكر.

وقد أكد الخبراء خلال الجلسة على ضرورة إنشاء آلية داخلية في وزارة الاقتصاد الوطني لتنظيم دخول سلع محددة، وإعادة تفعيل قرارات مجلس الوزراء السابقة بشأن إحلال الواردات والإصلاحات التجارية، وتطوير آليات تمويل جديدة للصناعات المحلية. كما دعا المشاركون إلى إنجاز الكود الفلسطيني، والانضمام لمنظمة الترقيم العالمية 1 (GS1)، والإسراع في إنجاز معهد التغليف الفلسطيني، وإجراء الإصلاحات اللازمة في آليات الترخيص الصناعي. وأضافوا أن على الشركات الفلسطينية العمل على تحسين جودة منتجاتها والاستفادة من المناطق الصناعية المتاحة لتقليل تكاليف الإنتاج، مع حماية حقوق العمال في نفس الوقت. وللبلديات والهيئات المؤسسية دور حيوي في تعزيز الدعم الشعبي للمنتجات الوطنية، وتشجيع الاستثمار، وتطوير المناطق الصناعية من خلال تحسين البنى التحتية. بداية، يمكن للحكومة أن تضع هدفا لزيادة الحصة السوقية للمنتجات المحلية من 10-12% إلى 20% من خلال إطار سياساتي متكامل وشامل.

تراجعت الواردات الفلسطينية بشكل حاد في أعقاب الحرب على غزة. ففي الربع الرابع من العام 2023،

51 https://english.wafa.ps/Pages/Details/145834
52 https://mas.ps/news/10394.html
53 https://mas.ps/en/publications/10303.html

انخفضت إجمالي الواردات بقرابة 28.7% مقارنة بالربع الرابع من العام 2022 وبنحو 27.5% مقارنة بالربع الثالث من العام 2023.[54] كما انخفضت الواردات من إسرائيل، والتي شكلت 57.3% من إجمالي الواردات في العام 2023، بنسبة 29.2% و 28.2% خلال نفس الفترة. كل هذه التغيرات ما هي إلا جزء بسيط من التأثيرات الهائلة للحرب، والتي تشمل تراجعا ملموسا في الطلب الكلي، وتدمير اقتصاد قطاع غزة، وفقدان دخل عشرات الآلاف من العمال الذين توقفوا عن العمل في إسرائيل أو في الاقتصاد المحلي، وارتفاع تكاليف الشحن، وتشديد القيود الإسرائيلية على الحركة والتنقل في الضفة الغربية. في الربع الأول من العام 2024، انخفضت إجمالي الواردات مجددا بقرابة 3.3% مقارنة بالربع الرابع من العام 2024، مع انخفاض بنسبة 8.6% في الواردات من بقية العالم وزيادة بنسبة 0.5% في الواردات من إسرائيل. وانخفضت الصادرات بشكل حاد خلال الربع الرابع من العام 2023 (22.5% مقارنة بالربع الثالث من العام 2023 و27.8% مقارنة بالربع الرابع من العام 2022) لكنها عادت لتنتعش جزئيا في الربع الأول من العام 2024 (16.1% مقارنة بالربع الرابع من العام 2023). ويؤكد انكشاف الاقتصاد الفلسطيني العالي لمخاطر عدم الاستقرار السياسي على الحاجة الملحة لتنويع الشركاء التجاريين وتعزيز قدرات الإنتاج المحلية.

1-4 مصنع الرابية للأعلاف والحبوب

في 12 حزيران الماضي، بدأ الإنتاج التجاري في مصنع الرابية للأعلاف والحبوب، والذي كانت عملية بناءه قد بدأت في العام 2020، بطاقة إنتاجية أولية 20 طنا/الساعة، وخطط لرفعها لاحقا إلى 40 طنا/الساعة.[55] وُضِّعَ تصور المشروع في العام 2018 بحجم استثمار 20 مليون دولار بعد عقد شراكة بين صندوق الاستثمار الفلسطيني وشركة فلسطين للاستثمار الصناعي، إحدى الشركات التابعة لشركة باديكو القابضة. ويهدف المشروع إلى تقليل الاعتماد المحلي على الأعلاف المستوردة وتعزيز الأمن الغذائي.[56] يقدر الطلب في الضفة الغربية بنحو 800 ألف طن من الأعلاف المركزة سنويا، 69% منها أعلاف مستوردة. وتعد الأعلاف ثاني أكبر السلع المستوردة، بقيمة 530 مليون دولار سنويا. يعد تحقيق درجة من الاكتفاء الذاتي في إنتاج الأعلاف متطلبا أساسيا لتطوير إمكانات قطاع الثروة الحيوانية الفلسطيني.

ويتميز المصنع بموقعه الاستراتيجي الممتد على مساحة 17 دونماً شمال غرب الخليل، الذي يساعده على تلبية الطلب المحلي ويخفض من تكاليف النقل، حيث يغذي منطقة جنوب الضفة الغربية بشكل رئيسي، والتي تبلغ حصتها من الطلب على الأعلاف في المنطقة نحو 45%. وتساعد صوامع الحبوب الستة في المصنع، بسعة تخزينية تبلغ 20 ألف طن، في التخفيف من خطر نقص الحبوب وضمان إمداد مستمر ومستدام بمنتجات الأعلاف. وتعاني فلسطين من نقص في مرافق تخزين الحبوب حيث تعتمد بشكل أساسي على مستودعات القطاع الخاص والمرافق الإسرائيلية لتلبية احتياجات الطلب الفوري على الحبوب.

وأكد السيد إياد جودة، رئيس مجلس إدارة صندوق الاستثمار الفلسطيني، أن إنشاء المصنع يتوائم مع استراتيجية صندوق الاستثمار الفلسطيني الرامية لتطوير القدرات المحلية للسلع الاستراتيجية، وتقليص حجم الواردات، وخلق فرص العمل. وقد ولّد المشروع في مرحلة البناء، التي شاركت قرابة 20 شركة فلسطينية فيها، أكثر من 27800 يوم عمل.

54 https://pcbs.gov.ps/site/lang__en/712/default.aspx
55 https://tinyurl.com/2hk8ernn
56 https://alrabyeh.ps/ar/

5- تفعيل اتفاقية التجارة الحرة مع البرازيل

في 8 تموز 2024، صادقت البرازيل على تفعيل اتفاقية التجارة الحرة مع السلطة الفلسطينية، والتي كان قد تم توقيعها بشكل أولي من كتلة ميركوسور التجارية وفلسطين في العام 2011. وقد أيدت الأوروغواي هذه الخطوة، ولكن من غير الواضح ما إذا كانت الدول الأعضاء الأخرى في ميركوسور ستحذو حذوها. تهدف اتفاقية التجارة الحرة إلى إزالة الحواجز الجمركية وتسهيل التبادل التجاري وزيادة حجمه وتعزيز الاستثمار المتبادل.[57] ومن المتوقع أن تساهم هذه الاتفاقية في تنويع التجارة الفلسطينية وتعزيز الوصول إلى أسواق أمريكا الجنوبية. إلا أن مدى تأثير الاتفاقية يعتمد على فعالية تنفيذها وقدرة الشركات الفلسطينية على اغتنام هذه الفرص الجديدة.

في العام 2022، وصلت قيمة الواردات الفلسطينية من البرازيل لقرابة 43.5 مليون دولار، معظمها من منتجات اللحوم المجمدة والمعدة (66%)، والقهوة (19.4%)، والأدوية المعبأة (2.2%)، والسكر المطحون (2.2%).[58] فيما بلغ إجمالي الصادرات الفلسطينية إلى البرازيل نحو 0.8 مليون دولار، وهي مكونة من التمور (64.4%) والفواكه المجمدة والمكسرات (35.5%).

6- حركة التداول في حزيران

انخفض مؤشر القدس بنحو 2.3% في حزيران 2024 مقارنة بأيار 2024 وبنحو 19.6% مقارنة بحزيران 2023 ليغلق عند 524.9 نقطة في آخر يوم للتداول.[59] وبلغ إجمالي عدد الأسهم المتداولة خلال الشهر 9.0 مليون سهم بلغت قيمتها 14.7 مليون دولار، مسجلة انخفاضاً يقارب 33.1% و40.2% في عدد وقيمة الأسهم المتداولة على التوالي مقارنة بشهر أيار 2024.

57 https://aliqtisadi.ps/ar/Article/100677/
58 https://oec.world/en/profile/bilateral-country/pse/partner/bra
59 https://tinyurl.com/yc7z64ut

الناتج المجلي الإجمالي

الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي على أساس ربع سنوي (مليون دولار أمريكي بأسعار 2015) في فلسطين حسب المنطقة، الربع الأول 2022 - الربع الأول 2024

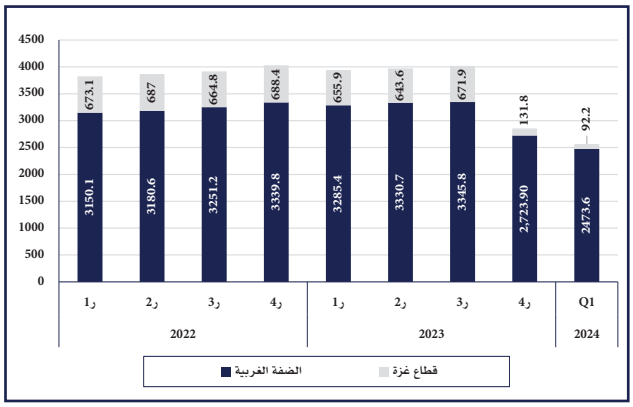

التجارة

الصادرات والواردات الشهرية وعجز الميزان التجاري والعجز التجاري مع إسرائيل (مليون دولار أمريكي) في فلسطين، كانون ثاني 2023 - أيار2024

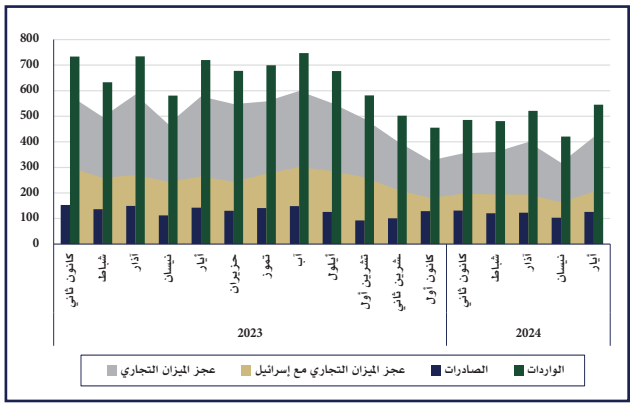

البطالة

معدلات البطالة الشهرية (%) في فلسطين حسب المنطقة، الربع1 2022 - الربع3 2023

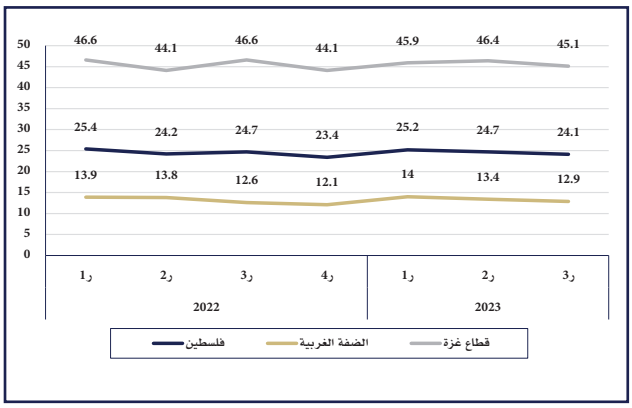

مؤشر سلطة النقد الفلسطينية لدورة الأعمال

مؤشر سلطة النقد الفلسطينية الشهري للدورة الأعمال، كانون ثاني 2023 - تموز 2024

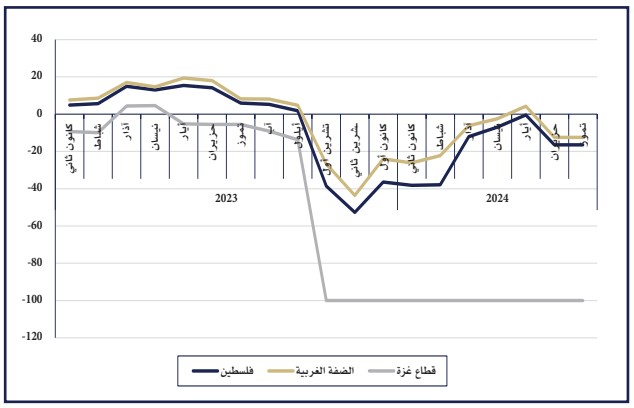

التضخم

مؤشر أسعار المستهلك الشهرية (سنة الأساس = 2018) في فلسطين حسب المنطقة، كانون ثاني 2023 - حزيران 2024

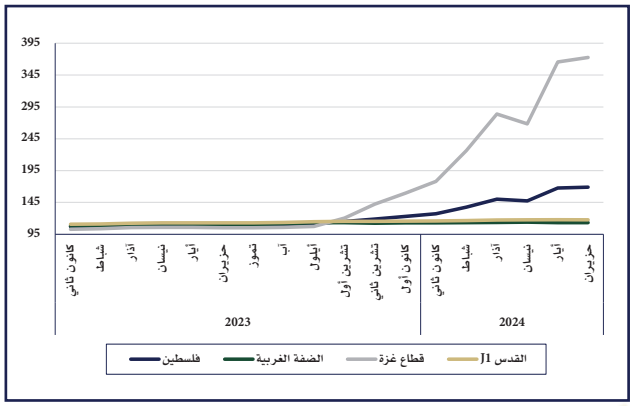

القطاع المصرفي

الودائع الشهرية للعملاء والتسهيلات الائتمانية (مليون دولار أمريكي) في فلسطين، كانون ثاني 2023 - ايار2024